PUBLIC

> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
19 مارس 2023

البنك المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة 50 نقطة أساس وسط أزمة البنوك

أبرز النقاط:

- البنوك تعرضت لأزمتين خلال الأسبوع الماضي مما يثير مخاوف بشأن إمكانية حدوث انهيار أوسع يشبه الأزمة المالية في 2008.
- ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة 0.4% على أساس شهري، وبنسبة 6% على أساس سنوي، بما يتسق مع التوقعات. وكان معدل التضخم الأساسي أعلى قليلاً من التوقعات عند مستوى 0.4% على أساس شهري و5.2% على أساس سنوي.
- مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة يتراجع 0.1% على أساس شهري وبنسبة 4.6% على أساس سنوي. وباستثناء مكونات المواد الغذائية والطاقة والتجارة، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.2% على أساس شهري و4.4% على أساس سنوي.
- انخفاض مبيعات التجزئة الأمريكية في فبراير بعد ارتفاعها في يناير مما يشير إلى أن التضخم ما يزال يمثل مشكلة رغم استمرار إنفاق المستهلكين.
- البنك المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماعه الأخير رغم الاضطرابات الأخيرة التي يشهدها القطاع المصرفي.
- صعود صافي التوظيف في استراليا إلى 64,600 وظيفة في فبراير مقارنة بشهر يناير، بينما انخفض معدل البطالة من 3.7% إلى 3.5%.

شهد الأسبوع الماضي تعرض الأسواق لأزمتين مصرفيتين تفصل بينهما أيام قليلة فقط، مما أثار المخاوف بشأن إمكانية حدوث انهيار أوسع نطاقاً مثلما حدث في الأزمة المالية عام 2008. وانخفضت عائدات سندات الخزانة في بداية جلسة تداولات يوم الاثنين الماضي وسط مخاوف بشأن قوة قطاع البنوك، ثم تعافت لاحقاً بوتيرة قوية مما أدى إلى وصول عائدات السندات لأجل عامين إلى نحو 4.33%. واكتسب الدولار دعما قوياً رغم أن الين الياباني كان الخيار الأول كملاذ آمن الأسبوع الماضي بعد ارتفاعه بنسبة 2% تقريباً. وتحمل اليورو والفرنك السويسري الجزء الأكبر من تداعيات الأسبوع الماضي، إذ وصل اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته المسجلة في شهرين عند مستوى 1.0514، بينما ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري بنسبة 1%.

وقبل انهياره بوقت قصير، احتل بنك سيليكون فالي المرتبة السادسة عشر في الولايات المتحدة من حيث قيمة الأصول، حيث يقدم خدماته لنحو نصف عدد الشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا في الولايات المتحدة، وقد استفاد البنك إلى حد كبير من النمو الهائل الذي شهده قطاع التكنولوجيا خلال السنوات الأخيرة بدعم من انخفاض تكاليف الاقتراض، إذ ارتفعت أصول البنك من 71 مليار دولار بنهاية عام 2019 إلى مستوى الذروة البالغ 220 مليار دولار بنهاية مارس 2022. كما نمت الودائع بوتيرة مطردة من 64 مليار دولار إلى 198 مليار دولار خلال نفس الفترة التي اودعت خلالها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا أموالها لدى البنك. وتعود ازمة انهيار البنوك إلى عدة سنوات مضت عندما استثمر بنك سيليكون فالي مليارات الدولارات في السندات الحكومية الأمريكية في ظل اقتراب أسعار الفائدة من الصفر. ومع ارتفاع أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع أسعار الفائدة بوتيرة مطردة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، انهارت قيمة محفظة سندات بنك سيليكون فالي الأسبوع الماضي، ووصل متوسط العائد الذي كانت تحققه المحفظة 1.79%، أقل بكثير من عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنحو 3.9%. في ذات الوقت. أدى ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى اتجاه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لضخ مزيد من الأموال لسداد الديون حيث ظلت تكافح من أجل الحصول على مصادر تمويل جديدة لرأس المال الاستثماري. وتزامن حدوث الانهيار في الوقت الذي أعلن فيه البنك الأربعاء الماضي عن بيع مجموعة من الأوراق المالية بخسارة ونيته إصدار ما قيمته 2.25 مليار دولار من الأسهم الجديدة لسد تلك الفجوة. وأثارت تلك الانباء حالة من الذعر، الأمر الذي أدى إلى إسراع مجموعة كبيرة من العملاء لسحب أموالهم على مدار 48 ساعة. وبعد يوم واحد فقط، انخفض سعر سهم البنك 60%، مما أدى إلى انخفاض أسهم البنوك الأخرى في ظل انتشار مخاوف بشأن تكرار الأزمة المالية العالمية. ومع بداية تداولات يوم الجمعة، توقف التداول على أسهم بنك سيليكون فالي، وتراجع البنك عن جهوده المبذولة لطرح أسهم جديدة لزيادة رأس المال أو العثور على مشتر للبنك. وتدخلت الجهات الرقابية في ولاية كاليفورنيا، وأغلقوا البنك ووضعوه تحت الحراسة القضائية بإشراف المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، مما يعني عادة تصفية أصول البنك واستخدام أموال التصفية لسداد المبالغ المستحقة للمودعين والدائنين.

وفي أوروبا، كشف بنك كريدي سويس عن "نقاط ضعف جوهرية" في تقاريره المالية، مما أدى إلى ذعر الأسواق حيث لم يكن من الواضح ما إذا كان البنك الكبير سيكون قادراً على الحصول على حزمة إنقاذ مالي، أدى ذلك إلى تراجع الأسهم، وتزايدت المخاوف بكافة أنحاء الأسواق المالية العالمية حيث سارع عدد من المستثمرين القلقين للحد من انكشافهم. وكان البنك قد شهد تراكماً في المشاكل على مدار الأشهر الأخيرة من صراعات بشأن الخسائر المالية، والمخاطر وقضايا الامتثال، بالإضافة إلى خرق كبير وواضح للبيانات قبل أن يكشف البنك في أكتوبر عن تعرضه لعمليات سحب كبيرة من قبل العملاء. وخلال السنوات الأخيرة، تأثر البنك ايضاً من تعامله مع صندوق التحوط المنهار Archegos وشركة التمويل البريطانية المنهارة غرينسيل كابيتال. وخلال الأسبوع الماضي، بدا أن حصول البنك على قرض بقيمة 53.7 مليار دولار من البنك الوطني السويسري أدى إلى تهدئة المستثمرين الأوروبيين حيث انتعشت الأسواق في وقت لاحق من يوم الخميس.

PUBLIC

الولايات المتحدة الامريكية

تباطؤ وتيرة صعود مؤشر أسعار المستهلكين، إلا انه ما يزال مرتفعاً

ارتفع معدل التضخم في فبراير، إلا انه ظل متسقاً مع التوقعات، ومن المرجح إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على مسار رفع سعر الفائدة مرة أخرى في اجتماع مارس رغم الاضطرابات الأخيرة التي شهدها قطاع البنوك. إذ ارتفع مؤشر تضخم أسعار المستهلكين بنسبة 0.4% على أساس شهري ليصل إلى 6% على أساس سنوي، وفقاً لتقرير وزارة العمل. وباستثناء الأسعار المتقلبة للمواد الغذائية والطاقة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي 0.5% في فبراير وبنسبة 5.5% على أساس سنوي. وكانت القراءة الشهرية لمؤشر التضخم الأساسي أعلى بقليل من التوقعات البالغة 0.4%، بينما اتسق معدل الارتفاع السنوي مع التوقعات. وساهم انخفاض تكاليف الطاقة في الحفاظ على معدل التضخم الاساسي تحت السيطرة بعد تراجع القطاع بنسبة 0.6% على أساس شهري، مما أدى إلى تراجع معدل النمو على أساس سنوي إلى 5.2%. وكان أكبر محرك لمؤشر قطاع الطاقة هو انخفاض أسعار زيت الوقود بنسبة 7.9%. وفي ذات الوقت، قفزت تكاليف السكن، التي تشكل نحو ثلث الوزن النسبي للمؤشر، بنسبة 0.8%، مما رفع معدل النمو السنوي إلى 8.1%. ويتوقع مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إلى حد كبير تباطؤ تكاليف الإسكان وغيرها من التكاليف ذات الصلة مثل الإيجار على مدار العام. وإلى جانب الفوضى الناجمة عن انهيار بنك سيليكون فالي، تزيد البيانات تعقيد معضلة مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشكل أكبر خاصة مع ارتفاع الأسعار بعد استثناء تكاليف المواد الغذائية والطاقة.

وقبل انهيار بنك سيليكون فالي، كانت الأسواق على يقين تقريباً من أن البنك المركزي سيواصل المضي قدماً في رفع سعر الفائدة والتي تعتبر أسرع حملة يتم تطبيقها منذ الثمانينيات. لكن التوقعات تأرجحت اليوم، حيث توقعت الأسواق آخر مرة إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس بنسبة 67% في الاجتماع القادم للبنك المركزي، ثم التوقف خلال الفترة المتبقية من العام أو حتى خفضها في الربع الرابع من العام.

تراجع مؤشر أسعار المنتجين بصورة غير متوقعة

ظهرت علامات جيدة لعدد من المؤشرات التي تعزز الآمال في المعركة ضد التضخم، إذ انخفضت أسعار المنتجين بشكل غير متوقع في فبراير ولم يكن الارتفاع في يناير بنفس حجم التوقعات في البداية. كما تراجع مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 0.1% على أساس شهري، في حين تم تعديل بيانات يناير وخفضها لتعكس ارتفاع المؤشر بنسبة 0.3% بدلاً من 0.7% المعلن عنها سابقاً. وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 4.6% بعد ارتفاعه بنسبة 5.7% في يناير، في حين اشارت التوقعات إلى ارتفاع المؤشر بنسبة 0.3% على أساس شهري و5.4% على أساس سنوي. وباستثناء المكونات الفرعية لمؤشرات المواد الغذائية والطاقة والتجارة، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.2% على أساس شهري وبنسبة 4.4% على أساس سنوي.

مبيعات التجزئة تكشف القوة الكامنة للاقتصاد

تراجعت مبيعات التجزئة في فبراير بعد ارتفاعها في يناير، مما يشير إلى أنه على الرغم من توقف إنفاق المستهلكين، لكن التضخم لا يزال أبرز التحديات. إذ انخفضت مبيعات التجزئة الإجمالية بنسبة 0.4% بعد تسجيل نمواً بنسبة 3.2% المعدلة في يناير، بينما لم يشهد المعدل الأساسي تغيراً يذكر. وتراجعت 8 من أصل 13 من الفئات الفرعية لمبيعات التجزئة الشهر الماضي، بصدارة الأثاث والمتاجر الكبرى. كما انخفضت مبيعات السيارات بنسبة 1.8% في فبراير، بينما انخفضت مبيعات محطات الوقود بنسبة 0.6%، مما يعكس على الأرجح انخفاض الأسعار خلال الشهر. وفي ذات الوقت، انخفضت الفئة الوحيدة لقطاع الخدمات ضمن التقرير، وهي مبيعات المطاعم والحانات، بنسبة 2.2% في فبراير، فيما يعد أعلى معدل تراجع يتم تسجيله منذ أكثر من عام. وتشير البيانات إلى أن الطلب الاستهلاكي بدأ يتأثر بوطأة التضخم المستمر ورفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة. وساهمت مرونة سوق العمل في تعزيز الإنفاق في السوق الأمريكي، بينما يكافح البعض الآخر لتغطية نفقاتهم.

أوروبا

المركزي الأوروبي يبقي على تعهده برفع سعر الفائدة

رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس الأسبوع الماضي، مؤكداً عزمه على كبح جماح التضخم رغم الاضطرابات التي يشهدها قطاع البنوك. وارتفع سعر الفائدة على الودائع في الوقت الحالي إلى 3%، ووصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2008 حيث من المتوقع أن يبقى التضخم أعلى من مستوى 2% المستهدف حتى عام 2025. واعترض البنك المركزي على الاقتراحات القائلة بأن رفع سعر الفائدة سيهدد الاستقرار المالي وسط اضطرابات قطاع البنوك بحجة مرونة القطاع بمنطقة اليورو وأن رفع معدلات الفائدة بوتيرة أعلى سيساهم في تعزيز الهوامش.

وقالت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي في مؤتمر صحفي: "أعتقد أن القطاع المصرفي في الوقت الحالي في وضع أقوى بكثير مما كان عليه في 2008" مشيرة إلى تحسن أوضاع رأس المال والسيولة منذ الأزمة المالية قبل 15 عاما. ومن الآن فصاعدًا، ستقوم الأسواق بتسعير إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس بنسبة 55% في الاجتماع المقرر عقده بتاريخ 4 مايو المقبل ثم تتوقف عن رفعها خلال الفترة المتبقية من العام.

استراليا

مرونة سوق العمل

بعد شهرين من التراجع، انتعش سوق العمل في استراليا بقوة، مما أعاد معدل البطالة إلى أدنى مستوى في 50 عام تقريباً. وكشفت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأسترالي عن ارتفاع صافي التوظيف إلى 64,600 وظيفة في فبراير مقارنة بشهر يناير، بينما اشارت التوقعات إلى انتعاش قدره 48,500 وظيفة، كما انخفض معدل البطالة من 3.7% إلى 3.5%. إلا انه على الرغم من ذلك، طغت أنباء الاضطرابات المصرفية على البيانات القوية، مما دفع المستثمرين إلى تسعير أي فرصة لرفع سعر الفائدة مرة أخرى من البنك الاحتياطي الأسترالي. حيث يميل المستثمرون الآن بأغلبية ساحقة نحو التوقف المؤقت عن رفع أسعار الفائدة في أبريل، في حين يحمل التسعير أيضاً فرصة بنسبة 10% لصالح خفض الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة القياسي البالغ 3.6% بمقدار 25 نقطة أساس. وفي إشارة إلى تغيير جذري، من المتوقع الآن انخفاض معدلات الفائدة إلى 3.35% في أغسطس مقارنة بالشهر الماضي، عندما توقع المستثمرون أن تصل إلى مستوى ذروة يبلغ 4.10%.

PUBLIC

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30670.

أسعار العملات 19 - مارس - 2023

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0645	1.0514	1.0759	1.0666	1.0400	1.0800	1.0729
GBP	1.2035	1.2009	1.2203	1.2175	1.1900	1.2300	1.2203
JPY	134.97	131.55	135.11	131.79	129.00	134.00	130.06
CHF	0.9200	0.9069	0.9343	0.9258	0.9000	0.9500	0.9173

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com